متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر [1]

أ.د نزار ذياب عساف م.م خالد روكان عواد

جامعة الانبار / كلية الإدارة والاقتصاد / فلوجه

المستخلص

تعد سياسة التنويع الاقتصادي من بين السياسات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يستلزم تذليل التحديات والعوائق التي تقف بوجها، وبما يؤدي إلى إعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة فاعلية القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية تنويع مصادر الدخل، ونظراً لما يمتلكه العراق من موارد طبيعية وبشرية متنوعة وكبيرة ، لابد من مخرج للبدء في عملية الإصلاح وقيام تنمية حقيقية، لاسيما وإن فلسفة أدارة الاقتصاد الحالية تسير باتجاه اقتصاد السوق التي تتيح فرصاً اكبر للمضي بهذه السياسة ، وانطلاقاً من هذه الرؤية لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص الاعتماد على قطاع النفط وتنويع مصادر الدخل ، ومن بين هذه الإجراءات تنظيم دور القطاع الخاص لغرض المساهمة في تنفيذ سياسات الإصلاح، بالإضافة إلى تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، وقد شهد العراق بعد عام 2003 توجهاً بهذا الاتجاه ، اذ شملت التوجهات الجديدة تنويع الاقتصاد العراقي على ضوء المبررات والمقومات المتوفرة في البيئة الاقتصادية واتخذت العديد من الإجراءات بهذا الصدد وخاصة ماتضمنته الخطط التنموية بعد عام 2003 ، وقد ظهر أن الاقتصاد العراقي مهيأ للتنويع على ضوء المعطيات الجديدة، إلا أن ذلك يحتاج إلى المزيد من الوقت والإصرار على السير بهذا الاتجاه.

Abstract

The policy of economic diversification policies that guarantee the achievement of economic development, which requires overcoming the challenges and obstacles that stand in this policy , as well as followers of sound economic policy aims to redirect the economy and improve the efficiency of the effectiveness of the various economic sectors for the purpose of diversifying sources of income , and given what possessed Iraq's natural and human resources , has to be a way out of the start of the reform process and the establishment of real development , especially though the philosophy of management of the economy the current direction of the market economy, the basis of this vision must take the necessary measures to reduce dependence on the oil sector and diversifying sources of income , and these measures to maximize the role of the private sector for the purpose of implementation of reform policies , in addition to creating the investment climate conducive to attracting foreign investment they represent the main engine of economic growth in general, has seen Iraq after 2003 a new approach in the management philosophy of the economy, including new approaches to diversify the Iraqi economy in the light of the justifications and ingredients available in the economic environment and has taken several measures in this direction , it has emerged that the Iraqi economy is set to diversify in the light of new data , but it needs more time and determination to walk in this direction .

[1] - بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (دور التنويع الاقتصادي في تعديل هيكل الاقتصاد العراقي في ضوء سياسات الانتقال من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد الحر)

المقدمة

احتلت مسالة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم البلدان لاسيما النفطية منها أن اعتمادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسية ، الأمر الذي دفع تلك البلدان إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل.

ولما كان العراق من بين البلدان النامية ذات الاقتصاد الأحادي الجانب فقد ظل محكوماً بما يمليه هذا الوضع وتحمل أعباء ثقيلة طيلة السنوات السابقة ، الأمر الذي تسبب في تخلف معظم قطاعات الاقتصاد غير النفطية وبالتالي تراجع نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك وفي ضوء ما يمتلكه العراق من موارد طبيعية وبشرية لابد من مخرج للبدء في عملية الإصلاح وقيام تنمية حقيقية خاصة وان الظروف التي يشهدها العراق حالياً تهدف إلى التحول نحو إلية السوق وتنويع الاقتصاد ، بخاصة وان للحكومة اجراءات بهذا الاتجاه في مقدمتها الخطط التنموية بعد عام 2003 .

مشكلة البحث :

أن اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي كمورد وحيد للدخل جعله أكثر عرضة للتقلبات الخارجية خاصة تلك التي تنجم عن تغير أسعار النفط الخام وتذبذب الكميات المنتجة والمصدرة منة ، فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يعمق ظاهرة الاختلالات الهيكلية.

فرضية البحث :

أن الإجراءات التي اعتمدت لا نجاح سياسة التنويع الاقتصادي لم تكن بمستوى التغير الذي حصل في فلسفة إدارة الاقتصاد ولم تتحقق انجازات حقيقية باتجاه تنويع مصادر الدخل القومي .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في انه يسلط الضوء على الإجراءات والآليات اللازمة لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة الاقتصاد الحر .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واقع الاقتصاد العراقي بعد عام2003 في ظل فلسفة الاقتصاد الحر لغرض اكتشاف مواطن الضعف وركائز القوة فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي وتعديل الهيكل الاقتصادي .

أسلوب وهيكلية البحث :

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي بالاستناد إلى التقارير الاقتصادية والبيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة ، وقد قسم البحث إلى أربع محاور

المحور الأول : مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي والمعايير التي يقاس بها التنويع الاقتصادي .

المحور الثاني : واقع القطاعات الاقتصادية بعد عام 2003 .

المحور الثالث : الإجراءات اللازمة لا نجاح سياسة التنويع الاقتصادي .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات .

أولا : مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي والمعايير التي يقاس بها

1. مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه الوسيلة التي من خلالها يتم زيادة مصادر إيرادات الدولة من جانب وتنويع الصادرات من جانب آخر على نحو ما عرفه خبراء الاتحاد الأوربي ، ويرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يعد توجها استراتيجيا للتنمية وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر ، لأن هناك رابطاً مشتركاً بين التنويع الاقتصادي وبين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعة التنويع الاقتصادي أن يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي (أبو شقرا، تقرير مأخوذ من الانترنت)

وتدخل في سياسة التنويع الاقتصادي أيضاً أهمية إشراك القطاع الخاص وإعطائه دوراً يتناسب وحجم الاقتصاد المعني والفرص الاستثمارية المتاحة فيه، ويعني التنويع الاقتصادي بالنسبة لخبراء الأمم المتحدة تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة(الاسكوا، 2001، ز)، وعليه فإن التنويع الاقتصادي في العراق يعني الزيادة التدريجية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال إشراك القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة فرص الاستثمار للقطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتقليل الاعتماد على صادرات القطاع النفطي من أجل تهيئة اقتصاد تتوافر فيه أسباب البقاء والنمو .

2. أهمية التنويع الاقتصادي

يهدف التنويع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يسهم في تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال ما يأتي: (الاسكوا ، مصدر سابق ، 17)

تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة

توفير الحماية للاقتصاد من الظروف الطارئة

زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي

زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص

3. معايير التنويع الاقتصادي

لأجل تقويم مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول،لابد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنويع في القطاعات الاقتصادية، لذلك سنحاول التعرف على بعض هذه المعايير من خلال مايلي : (الاسكوا،2001 ، 12)

أ. زيادة فاعلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

ب. تطور نسبة تنوع الصادرات

ت. تطور إجمالي العمالة حسب القطاع

ث. معدل ودرجة التغير الهيكلي

ج. تطور الإيرادات النفطية واعتماد الدولة على هذا القطاع

ح. درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته باستقرار أسعار المورد الوحيد

ثانياً : واقع القطاعات الاقتصادية بعد عام 2003.

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات المهيئة للتنوع لامتلاكه قاعدة اقتصادية واسعة يمكن أن تؤهله إذا ما أحسن استغلالها لكي يكون في مصاف البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة زراعياً وصناعياً وسياحياً ، وتلعب المناهج الاستثمارية دوراً هاماً في تنمية القطاعات المختلفة بغية رفع مستوى أدائها وبالتالي مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بما يعزز ويخدم مسارات التنمية الاقتصادية المستهدفة والأهم من ذلك هو وضع الاقتصاد العراقي على عتبة تنويع القاعدة الإنتاجية وتعديل هيكل الاقتصاد الوطني بعيداً عن الأحادية التي كرسها القطاع النفطي في العراق منذ اكتشاف هذه السلعة والبدء بتصديرها أواخر عشرينيات القرن الماضي ويمكن وصف وتحليل أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو الأتي :

1. القطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة المحركة للاقتصاد العراقي وذلك لدوره في توفير السلع الغذائية للسكان إلى جانب توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي ، وقد احتل هذا القطاع مركزاً متميزاً في الاقتصاد العراقي خلال تسعينيات القرن الماضي ولاسيما خلال فترة الحصار إذ عمل هذا القطاع على توفير جزء مهم من الأمن الغذائي للشعب، غير أن الظروف التي مر بها العراق بعد احتلاله عام 2003 عملت على تدهوره بسبب الدمار الذي لحق بالبنى التحتية ولاسيما ما أصاب مشاريع الري والبزل من أضرار جسيمة أدت إلى توقف الكثير منها، فضلاً عن عدم توفير المستلزمات الأساسية للعملية الإنتاجية ناهيك عن تدهور المصادر المائية من حيث الكمية والنوعية ، فضلاً عن رفع الدعم المقدم من قبل الدولة على أسعار المستلزمات الزراعية لاسيما الأسمدة والمبيدات والبذور، وإتباع سياسة الاستيراد العشوائية للسلع الزراعية والتي نافست الإنتاج الزراعي العراقي ذو الكلفة العالية، ناهيك عن قلة التخصيصات التي تضعها الدولة ، أما نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فقد شهدت انخفاضاً خلال المدة (2003–2009)، إذ يبين الجدول (1) انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (14.2%) عام 2003 إلى (12.9%) عام 2006 ثم إلى (8%) عام 2009، ويعود انخفاض الإنتاج ليس للأسباب المارة الذكر فحسب وإنما سوء الأحوال الجوية والمتمثلة بانخفاض معدلات سقوط الأمطار وهبوب العواصف الترابية بكثرة(البنك المركزي العراقي، 2008,26) ، كل تلك الأسباب أدت إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ومما تقدم يمكن القول أن الانخفاض في إنتاج هذا القطاع قد أثر بشكل واضح على قدرة هذا القطاع في توفير الغذاء للسكان، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستيرادات لغرض تلبية متطلبات السكان، إذ ارتفع حجم الاستيرادات الزراعية من (1.650) مليون دولار عام 2004 إلى (1.882) مليون دولار عام 2005 ثم إلى (1.997) مليون دولار عام 2007 لتصل إلى (2.057) مليون دولار عام 2008(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 ، 334)، أما خلال عام 2010 وهي السنة الأولى لإعداد الخطة التنموية (2010 –2014) فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (10.2%) وهو أمر يعكس جانب من نية التوجه نحو رفع مستوى مساهمة القطاعات

الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي بناء هيكل اقتصادي جديد ينسجم مع متطلبات التنويع الاقتصادي ويعكس التوجهات الجديدة التي تعتمدها السياسة الاقتصادية على وفق فلسفة إدارة الاقتصاد الحر.

الجدول (1)

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1988) للمدة (2010/2003)

السنة / القطاع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	*2009	*2010
الزراعة والغابات والصيد	%14.2	%10.8	%13.6	%12.9	%9.2	%7.4	%8	%10.2
التعدين والمقالع	%51.3	%47.4	%42.1	%40.4	%42.8	%44.9	%42.2	%39.4
الصناعة التحويلية	%4.6	%2.3	%2.2	%2.2	%2.3	%2.2	%2.3	%2.3
الكهرباء والماء	%0.7	%1	%1.1	%1.1	%1.2	%1.4	%1.8	%1.7
البناء والتشييد	%1	%1.7	%3.4	%3.3	%3.3	%3.2	%3.9	%3.3
النقل والمواصلات	%4.6	%4.6	%4.3	%2.9	%2.4	%2.5	%3.5	%4.4
تجارة الجملة والمفرد	%3.9	%5.5	%5.8	%5.7	%5.2	%5.5	%6.7	%7.7
المال والتأمين	%4.1	%14	%14	%13.7	%14.9	%14.6	%13.6	%13.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	%15.6	%12.7	%13.5	%17.8	%18.7	%18.3	%18	%17.5
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

* وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، دائرة الحسابات القومية، 2011.

* تقديرات أولية.

2. واقع القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً في الاقتصاد الوطني وذلك لدوره الكبير في رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، وتوليد الدخل، وتوفير فرص العمل، الأمر الذي يجعل هذا القطاع من القطاعات الحيوية التي تسهم في تنمية الاقتصاد وتنويعه، وينفرد هذا القطاع عن بقية القطاعات الاقتصادية بقدرته على تحقيق التنويع الإنتاجي من خلال كثرة مراحل العمليات الإنتاجية، لأن معدل التنويع الإنتاجي في الاقتصاد القومي يرتبط بمدى فاعلية القطاع الصناعي التحويلي في إنجاز عملية التحول الهيكلي والتكنولوجي ونشر نطاق التصنيع وتعزيز المنافذ التسويقية والإنتاجية(الربيعي ، تقرير مأخوذ من الانترنت)، ولكن مايؤسف إليه أن القائمون في إدارة دفة الحكم اتجهوا إلى التوسع في مجال الاستيراد كبديل عن النهوض الاقتصادي بداية الاحتلال حيث ارتفعت استيرادات العراق من حوالي (8) مليار دولار عام 2004 إلى حوالي (24) مليار دولار عام 2007 ومن هذه المستوردات مادة الإسمنت التي كان العراق

يصدرها في السابق(عواد ، تقرير ماخوذ من الانترنت)، وهذا مثال على عدم الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية الوطنية ذات الإمكانيات والخبرات المتراكمة، ويمكن بيان مساهمة منشآت هذا القطاع من خلال الجدول (2) الذي يبين تطور قيم الإنتاج خلال المدة (2008/2003) كما يبين أعداد المنشآت بالنسبة لهذا القطاع.

الجدول (2)

قيم الإنتاج بالأسعار الجارية وأعداد المنشآت الصناعية في العراق للمدة (2008/2003)

السنة	أعداد المنشآت الصغيرة	إنتاج المنشآت الصغيرة (مليون دينار)	أعداد المنشآت المتوسطة	إنتاج المنشآت المتوسطة (مليون دينار)	أعداد المنشآت الكبيرة	إنتاج المنشآت الكبيرة (مليون دينار)
2003	17929	413.7	79	11.8	451	436.9
2004	17599	815.9	92	23.6	489	870.7
2005	10088	658.6	76	24.3	452	1143.9
2006	11620	1103.7	52	19.5	411	1669.3
2007	13406	812.4	57	18.4	423	1816.3
2008	–	–	–	–	487	2636.4

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية(2009/2008) ، بغداد ، 2009.
جداول (4/1)، (4/7)، (4/11)

ويتبين من الجدول أعلاه أن إجمالي إنتاج هذا القطاع بلغ حوالي (889.4) مليون دينار عام 2003، إلا إنه أخذ يتزايد حتى بلغ عام 2007 حوالي (2647.2) مليون دينار، وعلى الرغم من تلك الزيادة في إنتاج هذا القطاع إلا أنها لا يستند إليها في تنويع الهيكل الإنتاجي بسبب انخفاض نسب مساهمة هذا القطاع طوال تلك المدة والذي تبين لنا من الجدول (1)، أما بالنسبة لأعداد المنشآت الصناعية فقد انخفضت من (18459) منشأة عام 2003 إلى حوالي (13886) منشأة عام 2007 وإن سبب انخفاض تلك المنشآت يعود إلى ما تم ذكره سابقاً من أحداث وحروب فضلاً عن انعدام الرقابة على المنافذ الحدودية، الأمر الذي شجع دخول الكثير من المنتجات التي عملت على تدهور الإنتاج في معظم المصانع والتي كانت السبب في إغلاق تلك المصانع بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج فيها ، ويلاحظ من الجدول(1) أن نسب مساهمة إنتاج القطاع الصناعي أخذت بالانخفاض طيلة المدة (2008/2003) أذ انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع من (4.6%) عام 2003 إلى (2.2%) عام 2008 ، الأمر الذي يعكس مدى التدهور الذي أصاب هذا القطاع واعتماد الدولة على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه فإن واقع القطاع الصناعي لا يسير بالاتجاه الذي يخدم عملية التنويع الاقتصادي إذ أن الأرقام التي سبق الإشارة إليها في الجدول (1) والجدول (2) تشير بوضوح إلى تلكؤ التوجه والعمل في آن واحد فلا السياسية الصناعية ولا الممارسات الإدارية تشير أو تقدم الدليل على نية صادقة لتطور هذا القطاع والنهوض به فلم تجري محاولات جادة وحقيقية لمعالجة الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الكبيرة المعطلة من زمن الحصار والتي لحق بها دمار الحرب بعد الاحتلال ولم تنشأ منشآت جديدة ذات شأن في هذا القطاع طيلة المدة ما بعد الاحتلال، الأمر الذي يؤكد أهمية النهوض بهذا القطاع وأعمار منشآته

المعطلة وتشغيلها وإنشاء مصانع جديدة تلبي حاجة السوق من السلع المختلفة، أما خلال عام 2010 فقد ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (2.3%) الأمر الذي يبين أن خطة التنمية بدأت تحقيق أهدافها التي كان من ضمنها التركيز على مسألة تنويع الاقتصاد من خلال اعتماد آلية السوق، وبذلك فإن الانتقال من الاقتصاد الشمولي إلى اقتصاد السوق لا ينبغي أن يتوقف عند فتح أبواب العراق للمستورد من المنتجات الصناعية بل يتطلب الانتقال إلى جلب الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعة والى تخصيص الأموال اللازمة لتشجيع المستثمرين المحليين في مجال التصنيع، فسياسة الانفتاح وسياسة التحول نحو اقتصاد السوق تفتح المجال واسعاً أمام إنشاء قطاع صناعي متطور وقادر على سد احتياجات البلد من مختلف السلع المصنعة فضلاً عن قدرته على تصدير الفائض ناهيك عن إمكانيات هائلة وبيئة مؤاتيه لإنشاء قاعدة صناعية تصديرية.

3. القطاع النفطي

استأثر القطاع النفطي بعد عام 2003 بأهمية استثنائية في الاقتصاد العراقي إذ بقي هذا القطاع دون القطاعات الأخرى يمد الاقتصاد العراقي بمقومات البقاء بعد أن انهارت معظم القطاعات الاقتصادية سواء في بنيتها التحتية أم في مرافقها الأخرى، وعلى ما تم بيانه فإن كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة كان أدائها منخفضاً سواء في الإنتاج أم في الإنتاجية وهكذا بالنسبة للقطاعات الأخرى، الأمر الذي جعل من قطاع النفط يحتل الأولوية ويعتبر الممول الرئيسي لموازنة الدولة، على الرغم من الأضرار التي لحقت بمنشآته وبخطوطه الناقلة والموانئ من جراء الاحتلال أو من جراء أعمال التخريب التي استهدفته، فضلا عن التقادم الذي لحق بمعظم المنشآت النفطية، وإن أبرز ما يمكن وصف هذا القطاع به خلال هذه المدة هو:

1. عدم بلوغ مستوى الإنتاج لمرحلة ما قبل الاحتلال.
2. تذبذب الإنتاج.
3. القصور في تلبية الحاجة المحلية من المنتجات (المشتقات النفطية).

وبالعودة إلى إنتاج وتصدير النفط العراقي يمكن الإشارة إلى الجدول (3) الذي يتضح منه أن القطاع النفطي قد حقق نجاحات في زيادة معدلات الإنتاج النفطي ، وبالرغم من تلك النجاحات إلا أنه لم يصل بإنتاجه إلى ما كان عليه في ثمانينات القرن الماضي إذ كان العراق ينتج خلال تلك المدة بحدود (3.2) مليون برميل يومياً، إضافة إلى أن المعدات والمكائن والآليات المتعلقة باستخراج النفط لم يجرِ عليها أي تحسين، الأمر الذي جعل تلك المعدات تصاب بحالة من التقادم(الربيعي، تقرير مأخوذ من الانترنت)، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج عن مستواه قبل الاحتلال.

الجدول (3)

إنتاج وصادرات النفط الخام العراقي للمدة (2008/2003)

السنة	المعدل اليومي للإنتاج (مليون برميل يومياً)	المعدل اليومي للتصدير (مليون برميل يومياً)
2003	1.500	1.000
2004	2.000	1.500

2005	1.900	1.400
2006	2.000	1.500
2007	1.600	1.640
2008	2.787	1.855

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (2009/2008)، بغداد ، 2009.

جدول رقم (18/1)

وقد بلغت كمية النفط المكررة محلياً العام 2004 (150) مليون برميل انخفضت في عام 2007 إلى (120.9) مليون برميل أي بنسبة انخفاض (19.4%) وقد انخفضت الطاقات الفعلية عن التصميمية بنسبة (32%) لعام 2007(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2009، 83)، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد لكل من النفط الأبيض والبنزين وزيت الغاز والغاز السائل ويعود ذلك إلى انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة عن المصافي النفطية مما انعكس على حياة السكان ومعيشتهم، أما بالنسبة لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فالجدول (1) اظهر إنتاج هذا القطاع ونسبة تكوينه في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2010/2003) ، والذي لوحظ فيه انخفاض الأهمية النسبية لهذا القطاع بشكل متتابع إذ انخفضت الأهمية النسبية من (47.3%) عام 2004 إلى (42.1%) عام 2005 ثم إلى (40.4%) عام 2006 حتى بلغ أدنى مساهمة في عام 2010 بنسبة (39.4%) وهي أدنى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه المدة، وفي الوقت الذي يمكن اعتبار ذلك مؤشراً إيجابياً على تنوع الاقتصاد إلا أن الحقيقة المرة تكمن في استمرار قطاعي الزراعة والصناعة عند نفس مستوياتها طيلة المدة .

وإن سبب ارتفاع الإنتاج في قطاع التعدين والمقالع لعام 2008 يعود إلى ارتفاع سعر وكمية النفط الخام المصدر خلال هذا العام، إذ بلغ المعدل اليومي للتصدير (1.855) مليون برميل يومياً فيما بلغ متوسط سعر برميل النفط لنفس العام حوالي (88.8) دولار للبرميل الواحد(البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، 26)،ومما تقدم يمكن القول أنه على الرغم من احتلال القطاع النفطي المركز الأول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه في تطوير باقي قطاعات الاقتصاد إلا بنسبة قليلة، إذ كان المؤمل أن يمارس هذا القطاع تنشيط وتهيئة القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق التشابكات الخلفية والأمامية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وانطلاقاً من هذه الرؤية فإن الصناعة النفطية يمكن أن تقود إلى اقتصاد متعدد المصادر بدلاً من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النشاط ألاستخراجي وحده، الأمر الذي يساهم وبشكل جيد في تحقيق عملية التنويع الاقتصادي للاقتصاد العراقي.

4. القطاع السياحي

تمثل السياحة إحدى الروافد المهمة للعديد من اقتصادات العالم ولاسيما الدول التي لا تملك مصادر دخل طبيعية أو ثروات معدنية فضلاً عن كونها تمثل رافداً مساعداً للدول التي لها دخول أخرى على سبيل المثال المملكة العربية السعودية، إضافة إلى أن هذا القطاع لا يحتاج إلى استثمارات كبيرة خاصة بها بل هي جزء من عملية النمو التي تحصل في البلد من تطور البنى التحتية وذلك لأنها ترتبط مع قطاعات النقل والاتصالات والكهرباء ومشاريع المياه وغيرها، حيث تنتعش السياحة بانتعاش هذه القطاعات، فهي توفر موارد مالية إضافية للدولة وتعمل على تحسين موازين مدفوعاتها(الغالبي ، تقرير مأخوذ من الانترنت)، فضلاً عن حل العديد من المعضلات كتشغيل الأيدي العاملة العاطلة

كونها تعتمد على العمل اليدوي إضافة إلى نشرها الثقافة والوعي لأي بلد وتبادل الثقافات بين الشعوب والأمم، ولم تعد السياحة مجرد انتقال الأفراد من بلد إلى آخر كما كانت في السابق بل هي حاجة اجتماعية أساسية فضلاً عن كونها مورد مهم للعملة الصعبة المساهمة في توسيع القاعدة الإنتاجية لغرض زيادة مصادر الدخل القومي(وزارة السياحة اليمنية ، تقرير مأخوذ من الانترنت) ، أما في العراق فعلى الرغم من توفر مقومات السياحة إلا أنه لم يحظى بالاهتمام خلال العقود الماضية وذلك نتيجة الظروف التي مر بها العراق خلال تلك المدة، الأمر الذي أدى إلى تراجع مؤشرات هذا القطاع، أما بعد عام 2003 فقد بدء الاهتمام بالسياحة ولاسيما السياحة الدينية التي تحتل المركز الأول من بين الأنواع الأخرى وذلك لكون العراق مرقداً للأئمة الأطهار، إضافة إلى إنها تعد نشاطاً واعداً في حال توفر الأمن وفرض القانون ونشر الوعي السياحي بين أفراد الشعب(عليوي ، تقري مأخوذ من الانترنت)، وإن التعرف على حجم الدخل السياحي المساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أمر صعب، وذلك بسبب إن إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء لا تعتبر قطاع السياحة قطاعاً مستقلاً ضمن تصنيف الحسابات القومية بل تم دمج هذا القطاع ضمن قطاع تجارة الجملة والمفرد، الأمر الذي يجعل أمر الفصل بينهما في غاية الصعوبة لذلك عمد الباحث إلى التعرف على إيرادات الفنادق من خلال بيانات وزارة التخطيط خلال المدة (2007/2003) كما يشير الجدول (4)، علماً أن إيرادات القطاع السياحي وخاصة السياحة الدينية تحتل أهمية خاصة في العراق إذ تشكل حوالي (70%) من إيرادات السياحة(طالب ، 2005 ، 301).

الجدول (4)

صافي المكاسب المتحققة في السياحة العراقية خلال المدة (2007/2003) مليون دينار

السنة	الإيرادات	المصاريف	* صافي المكاسب
2003	69.5	6.4	63.1
2004	46.6	13.8	32.8
2005	34.2	13	21.2
2006	48.7	10.5	38.2
2007	74.3	15.9	58.4
المجموع	273.3	59.6	213.7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية . (سنوات مختلفة)

* تم حساب صافي المكاسب من قبل الباحث.

ويتضح من الجدول أعلاه إن إجمالي الإيرادات المتحققة خلال المدة (2007/2003) بلغت (273.3) مليون دينار، في حين بلغت المصاريف لنفس المدة حوالي (59.6) مليون دينار، مما يوضح أهمية هذا القطاع في زيادة مصادر الدخل لغرض تغيير مسار الاقتصاد العراقي وتقليل اعتماده على القطاع النفطي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق عملية التنويع الاقتصادي.

5. قطاع التشييد والبناء

لقد كان لقطاع التشييد والبناء الدور البارز في عملية التنمية الاقتصادية منذ عقد الثمانينيات وما قبلها، إذ ساهم هذا القطاع في إنجاز العديد من المشاريع التي تختص بالبنى التحتية للخطط الاقتصادية خلال تلك المدة فتم تنفيذ مشاريع الطرق والجسور، فضلاً عن بناء المدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية المختلفة، إلا أن هذا القطاع تعرض هو الآخر للتخريب والدمار الذي طال القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي فضلاً عن الأضرار التي لحقت بهذا القطاع بعد احتلال العراق عام 2003، وبالرجوع إلى الجدول (1) يظهر أن هذا القطاع استطاع أن يتخطى نسبة (1%) إلى الناتج المحلي الإجمالي كما في عام 2003، ليرتفع وبشكل متتابع ليصل إلى (3.4%) عام 2005 ثم إلى (3.9%) عام 2009، الأمر الذي يعكس مساهمة متصاعدة للقطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يعول عليها في إرساء دعائم التنويع الاقتصادي، وذلك برفع مكانة ودور القطاعات غير النفطية في تكوين ذلك الناتج، وهو أمر على قدر كبير من الأهمية لاسيما وأن البلد يسير باتجاه الانتقال نحو سياسة الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق بعيداً عن الإدارة الشمولية.

6. قطاع النقل والمواصلات

يحتل قطاع النقل والمواصلات دوراً مهماً في أي اقتصاد نظراً لما يؤديه من دور أساسي في نقل وشحن البضائع والسلع باختلاف أنواعها، فضلاً عن نقل المعدات والمكائن من أماكن الإنتاج إلى أماكن استخدامها إضافة لما يؤديه هذا القطاع من نقل المسافرين من مناطق سكناهم إلى الأماكن التي يريدون الوصول إليها فضلاً عن العلاقة التشابكية الوثيقة لهذا القطاع مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذلك فهو يحظى باهتمام بالغ في بعض الدول ولاسيما الدول التي تعتمد على السياحة كمورد رئيسي للإيرادات.

وفي العراق تعرض هذا القطاع خلال العقود السابقة إلى التدهور ولاسيما خلال عقد التسعينيات للقرن الماضي، إذ عملت الحروب خلال تلك المدة على تدمير البنى التحتية لهذا القطاع، إذ تعرضت معظم الجسور إلى التدمير، أما بعد الاحتلال فلم يختلف الأمر عن ذلك، فقد تعرض هذا القطاع أسوة بباقي القطاعات الأخرى إلى التدمير والسلب والنهب الذي طال منشآت هذا القطاع، إذ تم سرقة العديد من السيارات الخاص به ولاسيما (الباصات) التي كانت تستخدم للنقل والسفر إضافة إلى سرقة الشاحنات الخاصة بنقل البضائع والمعدات، وبالرجوع إلى الجدول (1) يتبين بأن نسب المساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت انخفاضاً خلال المدة (2007/2003)، إذ انخفضت نسبة مساهمته من (4.6%) عام 2003 إلى (4.3%) عام 2005 ثم إلى (2.4%) عام 2007، الأمر الذي يعكس وبوضوح التدهور الذي أصاب هذا القطاع خلال تلك المدة بسبب الأوضاع المتردية التي شهدها العراق منذ احتلاله عام 2003، إذ عملت تلك الظروف إلى حدوث شلل كامل في المواصلات بمختلف مجالاتها الجوية والبرية والبحرية، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية للبلد سواء من حيث نقل السلع والأفراد بين أنحاء البلاد أو في العلاقات مع الخارج وخصوصاً في عمليات الاستيراد والتصدير.

وانطلاقاً من هذه الصورة المتخلفة التي يعيشها هذا القطاع فإن المؤشرات تعطي انطباعاً بأن القطاع لم يزل أسير الظروف السلبية التي مر ذكرها في حين أن معطيات مرحلة ما بعد 2003 التي تتسم بالحرية الاقتصادية والانطلاق

نحو اقتصاد السوق تتطلب أن يؤدي هذا القطاع دوراً أكبر سواء في بناء بنيته التحتية أولاً ثم في أدائه كمعين للقطاعات الأخرى وكقطاع يدر عائداً لا يستهان به ليسهم في تشكيلة الموارد المالية للبلد وباتجاه تعزيز اقتصاد عراقي متنوع، ومع هذا فقد شهدت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 ارتفاعاً واضحاً إذ بلغت حوالي (4.4%) محققة بذلك نسبة ارتفاع عما مخطط لها عام 2010 بحوالي (28.7%)(عبد الوهاب ، 2011 ، ص3)، الأمر الذي ينسجم مع توجهات الفلسفة الاقتصادية الجديدة على وفق ما تم الإشارة إليه سابقاً.

7. قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية

يساهم هذا القطاع في توفير العديد من الخدمات لأبناء المجتمع إضافة إلى مساهمته في تقديم الخدمات الأساسية للقطاعات الأخرى، لذلك فإن الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع تظهر من خلال توسيع نطاقه من أجل حصول القطاعات الأخرى والأفراد على الخدمات الأساسية التي يوفرها هذا القطاع، وقد كان لهذا القطاع الدور البارز والمهم في عملية التنمية الاقتصادية منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث ارتفعت نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أما بعد احتلال العراق عام 2003 فقد تعرض هذا القطاع أسوة بباقي القطاعات الاقتصادية إلى التعطيل ولاسيما خلال السنوات الأولى للحرب، وبالرجوع إلى الجدول (1) يظهر بأن نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعاً متتالياً بعد عام 2004، ويعود سبب زيادة خدمات التنمية الشخصية إلى الزيادات التي شهدتها الرواتب والأجور فضلاً إلى زيادة الموارد النفطية بسبب زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام خلال تلك المدة، لذلك فإن نسب مساهمة هذا القطاع ارتفعت من (13.5%) عام 2005 لتصل إلى (18.3%) عام 2008، الأمر الذي يساعد على تحقيق شروط التنويع الاقتصادي، من خلال زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما وأن البلد يطمح من خلال أهداف الخطط الاقتصادية إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي من خلال تطوير باقي القطاعات الاقتصادية.

ويرى الباحث مما تقدم إنه على الرغم من تأكيد الخطط التنموية (2010/2007) و(2014/2010) على مسألة تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي من خلال تغيير الفلسفة الاقتصادية بعد عام 2003، إلا أن النتائج المتحققة لم ترتق إلى المستوى المطلوب، على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد حقق نسبة نمو بلغت حوالي (7.3%) عام 2010 ويعتبر ذلك من السمات الإيجابية لأداء الاقتصاد العراقي خلال السنة الأولى لإعداد الخطة، إذ إن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد جاء مدفوعاً بقوة نمو الأنشطة غير النفطية والتي ارتفعت من (32974.4) مليون دينار عام 2009 إلى (37135.2) مليون دينار عام 2010(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، 2011 ، 5) ، وانطلاقاً من هذه الرؤية فان النهوض بالاقتصاد العراقي وحمايته من الصدمات الخارجية يتطلب العمل على انجاز متطلبات التنويع الاقتصادي التي أشارت إليها الخطط التنموية بعد عام 2005 باعتماد القطاعات الاقتصادية المنتجة وفي مقدمتها قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة ، إذ أن القطاع الزراعي في العراق يمتلك طاقات وإمكانيات زراعية كبيرة لو استغلت بشكل أمثل لتحول العراق من بلد مستورد للسلع الزراعية إلى بلد مصدر لها، لذلك لابد من زيادة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع وتوفير البيئة المؤاتية للاستثمارات المحلية والأجنبية لغرض إدخال الآلات والمعدات الحديثة التي تخدم إنتاج هذا القطاع ، إضافة إلى التباحث مع السلطات التركية لغرض زيادة حصة العراق المائية لكي يستطيع العراق زيادة المساحات الصالحة للزراعة، من أجل زيادة إنتاج هذا القطاع، فضلاً عن

الاهتمام بالثروة الحيوانية وزيادة الاستثمار فيها من خلال بناء المزارع الكبيرة والخاصة لتربية الحيوانات إضافة إلى بناء أحواض كبيرة لغرض صيد الأسماك.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فهو من القطاعات المهمة جداً في تحقيق عملية التنويع الاقتصادي من خلال التنويع الإنتاجي لهذا القطاع، وكما هو معروف فإن هذا القطاع قد تعرض إلى ضربات موجعة منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي إذ أدت الظروف التي شهدها العراق إلى إغلاق العديد من المصانع المهمة، وعلى الرغم من بدأ العراق بعد احتلاله عام 2003 إلى إتباع آلية السوق إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز (2.3%) عام 2009، الأمر الذي يعكس عدم اهتمام الحكومة بهذا القطاع خلال تلك المدة لذلك يجب الاهتمام به من خلال تشغيل المصانع التي لا زالت معطلة وإدخال تقنيات حديثة ومكائن وآلات تعمل على زيادة إنتاجه إضافة إلى بناء مصانع جديدة، فضلاً عن زيادة التخصيصات الاستثمارية وتوفير البيئة الآمنة التي تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لغرض النهوض بمنشآت هذا القطاع، الأمر الذي يساهم وبشكل كبير على تنويع الإنتاج ومن ثم تقليل نسب البطالة وبالتالي تغير مسار الاقتصاد العراقي باتجاه التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد.

فضلاً عن ذلك فإن العراق يمتلك مقومات تكاد تكون متكاملة في القطاع السياحي سبق وأن تكلمنا عنها، لذا فإن العراق مؤهل بشكل جيد وبعد تأمين المستلزمات الضرورية للسياحة لأن يكون في مصاف الدول السياحية لذلك لابد من تطوير الواقع السياحي وزيادة الاهتمام بالمناطق السياحية ولاسيما المناطق الدينية كونها تحتل المركز الأول بالنسبة لهذا النوع من السياحة، وعليه لابد من تشجيع الاستثمارات بشقيها المحلي والأجنبي لغرض تطوير أساليب إدارة المرافق السياحية واستخدام التقنيات والوسائل الحديثة التي تشجع النهوض بهذا القطاع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال من أجل ضمان زيادة إنتاجه، الأمر الذي يساعد على الحد من مشكلة البطالة وبالتالي زيادة مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، الأمر الذي يساهم وبشكل واضح في إصلاح الاقتصاد العراقي وبالتالي تحقيق عملية التنويع الاقتصادي.

ثالثاً : الإجراءات اللازمة لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي .

تعد سياسة التنويع الاقتصادي من بين السياسات المهمة التي تعتمدها العديد من البلدان من أجل تنويع مصادر الدخل القومي لغرض تجنبها الأزمات التي تنجم عن تقلبات أسعار سلع التصدير الرئيسية لذا سنتطرق الى بعض الإجراءات المهمة التي من خلالها يمكن تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي وهي :

1. التحول نحو آلية السوق

على الرغم من بعض المشكلات المتوقعة والناجمة من عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أنها خطوة تجعل الاقتصاد في وضع جديد أقرب إلى حقيقة إمكانياته المتاحة وخياراته المستقبلية، لأن الانتقال يؤدي إلى نقض مركزية الإنتاج وقراراته في التخصيص والتوزيع وتجعل المشروعات معرضة إلى قوى السوق وترفع أسعار السلع الإنتاجية والوسيطة والنهائية إلى المستويات الاقتصادية وتزيل التشوهات في الأسعار النسبية وتدفع بها للتكيف مع الندرة الحقيقية وتعيد رسم العلاقة بين الأجور والإنتاجية والمستوى العام للأسعار(شعلان ، 2004 ، 55)، ويمكن القول بأن اقتصاد السوق لا يعني عدم تدخل الدولة وانسحابها كلياً من النشاط الاقتصادي، بل هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على ضرورة بقاء الدولة من خلال إتباعها سياسات محفزة للسوق تهدف إلى زيادة إنتاجية وكفاءة وتنافس المنتجين لغرض زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلاً عن تركيزها على الأنشطة التي لا يتم تحقيقها إلا من خلال الدولة

كالأنشطة المتعلقة بحفظ الأمن والنظام وتوفير السلع العامة وإنشاء بيئة مؤاتيه لنشوء الأعمال ، وبعد عام 2003 والتغير الذي حصل في فلسفة إدارة الدولة فقد بدأ العراق باتخاذ جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لتهيئة الاقتصاد العراقي للانفتاح على العالم الخارجي وتغير أسلوب إدارة الاقتصاد من المركزية الشمولية إلى آليات السوق والحرية الاقتصادية.

ويستلزم تحقيق تلك الأهداف وضع الآليات الكفيلة بتصحيح مسار التنمية من خلال تبني إستراتيجية للتنمية تضمن الوصول إلى أقصى انتفاع من الإيرادات النفطية من خلال توجيه تلك الموارد نحو تمويل الاستثمار الإنتاجي المباشر فضلاً عن تنويع الهيكل الإنتاجي وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم الكفيل بتعزيز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص وعلى أساس اعتبارات الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق(الربيعي ، تقرير مأخوذ من الانترنت)، إلا أن عملية التنفيذ لم تحقق لحد الآن وذلك بسبب سوء إدارة الاقتصاد من قبل سلطة الاحتلال وما رافقها من عدم الاستقرار الأمني والفلتان في معظم مجالات الحياة فضلاً عن انشغال الكتل السياسية في مشاريعها السياسية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل العمل بآليات السوق التي تهدف إلى توجيه الموارد وتحقيق عملية النهوض للاقتصاد العراقي من أجل تحقيق عملية التنويع الاقتصادي، لأن التنويع الاقتصادي في العراق يتطلب وجود نظام يسمح بالجمع ما بين نظام التخطيط ونظام آليات السوق وبصيغ مختلفة من أجل استبعاد سلبيات كلا النظامين والتركيز على الإيجابيات التي يتمتع بها كلا النظامين لغرض الإسراع بتحقيق التغيرات البنيوية المطلوبة التي تعمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية.

2. خصخصة الشركات المملوكة للدولة المتلكئة

تعد الخصخصة في العراق حديثه مقارنة بتجارب بعض الدول النامية والمتقدمة، إذ تبين أن السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية لم تحقق أهدافها، لأن ما يميز النظام الاقتصادي خلال العقود الماضية هو سيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، كالصناعة والزراعة والنفط والنقل والمواصلات وغيرها من قطاعات الاقتصاد المختلفة على نحو ما تم الإشارة إليه، ونتيجة للظروف التي عاشها العراق خلال ثمانينيات القرن الماضي وما تلاها من حروب وحصار أدت إلى إضعاف دور القطاع العام في تحقيق الأهداف التنموية، الأمر الذي شجع الدولة على القيام بتخصيص بعض المشروعات المملوكة لها إلى القطاع الخاص وذلك من عام 1987 حيث شهدت المدة (1987-1994) تخصيص العديد من المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية ، ولكي تؤدي عملية الخصخصة دورها في تحقيق أهدافها التي تسعى إليها لغرض زيادة مصادر الدخل يجب توفر الآتي: (الجبوري ، 2009، 166)

أ. الالتزام السياسي للحكومة ببرامج الخصخصة والتشجيع على القطاع الخاص في التوجه نحو الاستثمار وتوسيع وتنويع أنشطته بما يجعله أكثر اطمئناناً وثقة.

ب. إعادة النظر في الأنظمة والقوانين والتشريعات وازدواجية الاختصاصات بين بعض الأجهزة، فضلاً عن تبسيط الإجراءات المتعلقة بالموافقة والتصاريح والرخص وتخفيض تكدس العمالة في الأجهزة الحكومية.

ت. تحديد أسبقية المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تعمل على أسس تجارية ولا تعاني من مشكلات كبيرة كالتضخم الوظيفي والبطالة المقنعة والمديونية المتراكمة، وأن يكون تمويل المشروعات المحولة على مسؤولية القطاع الخاص وبدون ضمانات أو قروض حكومية وبأقل ما يمكن من التمويل الحكومي.

ث. ضرورة مراعاة التدرج الزمني في طرح أسهم المشروعات العامة المراد تحويلها إلى القطاع الخاص حتى تتمكن الأسواق المالية من استيعابها.

ج. توفير بيئة مالية ومصرفية متطورة تساعد على نجاح سياسة الخصخصة وذلك من خلال ما يتم تقديمه من خبرات استشارية وقواعد بيانات وقنوات لتدفق رؤوس الأموال، فضلاً عن الاشتراك في دراسات الجدوى وتقييم المشروعات العامة المجمع تحويلها إلى القطاع الخاص وذلك من خلال الخبرات المتوافرة لديها في مختلف القطاعات الاقتصادية والمساهمة الفعالة في علاج الاختلالات المالية التي قد تعاني منها المشروعات العامة وإعادة هيكلتها وذلك في إطار عملية تأهيلها للتحول إلى القطاع الخاص.

ح. تقتضي مصلحة الاقتصاد الوطني بأن تقوم الدولة بتقديم الإعانة والدعم اللازمين لإعادة تأهيل هذه المؤسسات وتمكينها من استئناف عملها بعد أن توكل إدارتها إلى عناصر كفوءة ونزيهة ومخلصة، ومن ثم إمهالها مدة زمنية معقولة لتثبيت جدواها الاقتصادية، ثم تقوم بعد ذلك بدراسة أحوالها واتخاذ القرار المناسب بشأن بقائها في القطاع العام، أو خصخصتها جزئياً أو كلياً، أو الاكتفاء بتخصيص إدارتها مع الاحتفاظ بملكيتها العامة، فضلاً عن السعي لتأهيل المشاريع والمؤسسات للإنتاج والعمل قبل خصخصتها، لذلك ينبغي دراسة حالة كل مؤسسة على انفراد مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد خيارات إشكال الملكية وإمكان الفصل بين الملكية والإدارة.

خ. لابد من وضع ترتيبات منظمة تمنع المؤسسة المنقولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة، ويتم ذلك من خلال وضع قوانين وشروط تضمن حماية الموظفين والعاملين في تلك القطاعات.

د. التنوع في استخدام أدوات التحول وتتراوح هذه الأدوات بين أكثرها شمولاً كتصفية المؤسسات العامة تماماً وبين أوسطها كبيع أسهم المؤسسات للعاملين وصغار المستثمرين، أو أقلها صرامة كإعادة تنظيم المؤسسة العامة إلى فروع صغيرة أو دمجها في مؤسسة كبيرة.

ذ. تهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة، لأن تطوير القطاع الخاص وزيادة مساهمته يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الاستثمار وتشغيل أمواله في ظل منافسة تضمن استمراره في النشاط، من خلال سن التشريعات القانونية التي تسهم في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال الحوافز والإعفاءات الضريبية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من (25.3%) عام 2003 إلى (30.9%) عام 2004 ثم إلى (32.8%) عام 2005(بلحاوي، 2011،صفحات مختلفة)، الأمر الذي يبين مدى اهتمام الدولة بعد عام 2003 بإشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعديل الهيكل الاقتصادي العراقي، أما خلال عام 2006 فقد انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي (29.7%) بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني خلال تلك السنة، أما خلال عام 2007 فبلغت نسبة المساهمة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (31%)(وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، 2008)، وعلى وفق ما تم الإشارة يمكن القول إنه على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2003 إلا أنها لا تزال في مستوياتها الدنيا، وهذا يعني إن عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق برمتها معرضة للفشل إذا ما بقيت

نسب مساهمة القطاع الخاص في هذه المستويات، وعلية فأن توجه الخطة التنموية الاقتصادية (2010-2014) إذا ما تم تنفيذ مفرداتها بما ينسجم مع الفلسفة الاقتصادية الجديدة فإن القطاع الخاص ولاسيما في حال تحسن الأوضاع الأمنية سيؤدي إلى مشاركة فاعلة ومؤثرة في تعديل هيكل الاقتصاد العراقي، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على تحقيق عملية التنويع الاقتصادي.

3. تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات

يمثل الاستثمار بمختلف أنواعه (المحلي والأجنبي) واحد من أهم آليات التنمية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي في معظم دول العالم وعلى اختلاف أنظمتها الاقتصادية، وقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين تدفقات لرؤوس الأموال تجاه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولاسيما بعد أن أدركت تلك الدول أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال مساهمته في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له(مهدي،2009، 114)، لذلك فقد عملت العديد من الدول إلى اعتماد برامج وسياسات اقتصادية وتشريعية تهدف إلى تشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، وذلك لما تحققه تلك الاستثمارات من زيادة في المكائن والمعدات والآلات، الأمر الذي يترتب على استخدام تلك المعدات زيادة مستوى الدخل القومي الحقيقي وبالتالي زيادة الادخارات.

بدأت في العراق خاصة خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات فكرة الاستعانة بالمستثمر العربي والأجنبي بالظهور لاسيما خلال فترة الحصار الاقتصادي إلا أنها لم تحقق أهدافها نتيجة للهيمنة المطلقة للقطاع العام على عجلة الاقتصاد(البصري وباسم ،2010,49)، فضلاً عن التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر، كالتبعية الاقتصادية لدول المنشأ والتدخل السياسي في شؤون الدولة ومنافسة الشركات المحلية، أما بعد عام 2003 وما حصل خلال تلك المدة من سلب ونهب وتدمير للبنى التحتية وتعطيل كل مقومات الاقتصاد العراقي، أصبح العراق بأمس الحاجة للانفتاح على الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنمية قطاعاته الاقتصادية المختلفة، حيث كانت هناك عوامل عديدة تؤكد الحاجة لدخول الاستثمار الأجنبي إلى العراق، منها الحاجة لرؤوس الأموال وتحديث الهياكل الاقتصادية والاستخدام الكفوء للموارد الطبيعية وتحسين ظروف المعيشة لجميع العراقيين، فضلاً عن تحسين مهاراتهم التقنية والفرص المتاحة لهم، كل تلك الأسباب دفعت إلى إصدار قرار الاستثمار الأجنبي المرقم (39) لسنة 2003(الراوي،2009، 282)، إلا أن هذا القرار لم يخدم مصالح الشعب كونه اتصف بالسرعة والشمولية متضمناً حق الأجانب في الامتلاك إلى حدود (100%) في كافة القطاعات الاقتصادية عدا الثروة النفطية وعلى وفق الشروط نفسها المطبقة على المستثمر المحلي، وعموماً يمكن القول أن هذا القرار الذي قام بإصداره الحاكم المدني للعراق يخدم بالدرجة الأولى المستثمر الأجنبي على حساب المواطنين وهو بذلك يكون قد خرج عن المبادئ الاقتصادية الهادفة إلى إصلاح الأوضاع في البلد، الأمر الذي دعا إلى اصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي برقم (13) لعام 2006 وقد تضمن هذا القانون عدة بنود تعمل على إصلاح الأوضاع الاقتصادية عن طريق خلق المناخ الملائم والجاذب للاستثمارات، لذلك ينبغي الاهتمام بالاستثمار الأجنبي كونه يمثل أحد مصادر التمويل الخارجي الهادفة إلى تحقيق متطلبات التنمية فضلاً عن كونه يمثل أحد القنوات التي يحصل العراق من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية فضلاً عما توفره من طاقات إنتاجية جديدة أو تحسين القائم منها لغرض تحسين نوعية الإنتاج وتقليل نسبة البطالة وتقليل كلفة الإنتاج من أجل الوصول إلى درجة عالية من المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية صادرات البلد لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تنويع الصادرات للبلد المضيف له ويقلل من خطر الاعتماد

على تصدير سلعة واحدة مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتصحيح الاختلالات الهيكلية ، ولغرض أن يؤدي الاستثمار الأجنبي في العراق أهدافه الرامية إلى تصحيح الوضع الاقتصادي وزيادة مصادر الدخل لغرض تحقيق عملية التنويع الاقتصادي يجب تحقيق ما يلي: (شلاش، تقرير ماخوذ من الانترنت)

أ. ضمان تدفق الاستثمار الأجنبي إلى العراق وبالتزامن مع نتائج وتداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية لابد من توفير البيئة الآمنة للمستثمرين البعيدة عن أية تقاطعات وتجاذبات ذات صلة بالجانب الأمني والسياسي وتقليل المحددات والعراقيل القانونية أمام دخول المستثمرين، فضلاً عن تحسين بيئة العمل الذي سيمهد الطريق إلى الحاجة المتزايدة للاستثمار الخاص.

ب. التوجه نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية ومن ثم إحداث تغيرات جوهرية لإصلاح الهيكل الإنتاجي وتطويره وتوجيه الاقتصاد نحو تنويع مصادر الدخل.

ت. الانتقائية في اختيار المشاريع التي من شأنها أن تحقق أهدافاً تنموية.

ث. إقامة قواعد للسلوك تحكم تصرفات المستثمرين الأجانب وذلك لمنع الرشوة والفساد والتهرب الضريبي.

ج. التعامل مع موضوع الاستثمار بشفافية تامة تتيح متابعة ورصد التقدم المتحقق والثغرات في القانون أو التنفيذ.

ح. ضرورة تعبئة الوعي العام لرصد الممارسات والآثار الضارة والتصدي لها، فضلاً عن منع إساءة استعمال القوة الاحتكارية للشركات المستثمرة.

كما يمكن ربط سياسة التدفقات الاستثمارية بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، إذ لابد أن تكون هذه السياسة رافداً لتحقيق الأهداف الاقتصادية، أي أن لا تكون سياسة دعم الاستثمارات الأجنبية معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية، الأمر الذي يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمارات إليها لغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية.

لذا فإن أهمية الاستثمار تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي من خلال تحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي، بحيث يكون الاستثمار ركيزة مهمة من الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد في تعديل هيكله، وفي هذا الاتجاه فقد شهد الاقتصاد العراقي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد عام 2003، فقد ارتفعت الاستثمارات الداخلة إلى العراق من (300) مليون دولار عام 2003 إلى (515) مليون دولار عام 2005، إلا أن تلك الاستثمارات انخفضت في عام 2006 لتصل إلى (272) مليون دولار نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية خلال تلك السنة، ومع عدم استقرار الجانب الأمني خلال السنوات الأخيرة وعدم وضوح الرؤية وتخوف الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين فإن تدفق الاستثمارات استمر ولم يتوقف، ففي عام 2007 بلغ الاستثمار الأجنبي (448) مليون دولار(حسين،2008، 4)، الأمر الذي يمكن أن يعول عليه في إرساء دعائم التنويع الاقتصادي، وانطلاقاً من هذه الرؤية يمكن القول بأن الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي يمثل ركيزة مهمة من ركائز الإصلاح الاقتصادي من خلال تنشيط وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة لغرض تنويع الهيكل الإنتاجي من أجل زيادة مصادر الدخل المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

4. تعديل الهيكل الإنتاجي

يعاني الاقتصاد العراقي كما هو معروف من تخلف القطاعات الرئيسية فيه كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فضلاً عن تخلف مختلف قطاعات الاقتصاد المكونة للناتج المحلي الإجمالي، لذا ومن أجل تحقيق عملية التنمية

الاقتصادية لابد من إجراء تعديلات على الهيكل الإنتاجي لقطاعات الاقتصاد الرئيسية من أجل تكوين قاعدة اقتصادية واسعة تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، وابتغاء ذلك لابد من العمل بما يأتي:

أ. تطوير القطاع الزراعي

تتوفر في العراق بيئة مؤاتيه لإقامة قطاع زراعي على قدر كبير من الأهمية سواء من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في تأمين متطلبات البلد من المنتجات الزراعية وتحقيق الحد المطلوب من الأمن الغذائي فضلاً عن إمكانية تصدير العديد من منتجات هذا القطاع التي تفيض عن الحاجة المحلية في ظل توافر الموارد اللازمة لتحقيق نقلة نوعية في أداء هذا القطاع ، ولغرض النهوض بهذا القطاع وتحقيق الأهداف المرجوة منه لابد من وضع إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف والرؤى لغرض تلافي القصور الذي أصاب القطاع الزراعي ومعالجة التحديات التي تتميز بالترابط بين القطاعات الفرعية المكونة للقطاع الزراعي حتى يصبح هذا القطاع قادراً على تحقيق النمو الذاتي المستدام(ألشمري والجبوري،2010، 126)، الذي يشجع هذا القطاع على المنافسة في الإنتاج وعلى التخفيف من حدة الفقر فضلاً عن تحويل هذا القطاع إلى قطاع مواكب لاقتصاد يتميز بالإنتاجية المرتفعة والعائد العالي في ظل إدارة كفوءة للموارد.

وتأسيساً على ما سبق فإن تحديات المرحلة الراهنة في هذا القطاع تتطلب اتخاذ إجراءات عملية سريعة بغية إعطاء القطاع دوره المناسب في هيكل الاقتصاد العراقي وبخاصة التنويع الاقتصادي ومن هذه الإجراءات ما يأتي: (عساف وعباس، 2011، 9)

1. بناء بيئة سياسية اقتصادية اجتماعية مستقرة وآمنة وهذا ما لم يتحقق بالشكل المطلوب لحد الآن.
2. حسم موضوع الملكية الزراعية في إطار بيئة تشريعية تستند إلى البعد الفني والاقتصادي بالدرجة الأساس.
3. وضع إستراتيجية اقتصادية واضحة ومنها إستراتيجية تنمية القطاع الزراعي وحسم كافة التناقضات التي تواجه تنفيذ هذه الإستراتيجية وفي مقدمتها حسم طبيعة وحجم التحول المطلوب نحو اقتصاد السوق.
4. حسم موضوع الموائمة بين دور القطاع العام والخاص في تنمية القطاع الزراعي بما في ذلك تحديد أولويات الخصخصة في هذا القطاع.
5. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على وفق خارطة استثمارية تستند إلى دراسات جدوى اقتصادية وفنية كفوءة وبيئة تشريعية سليمة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية فإنه لابد من وضع إستراتيجية للقطاع الزراعي تستهدف تحقيق الأهداف المتمثلة بتفعيل النشاط الاقتصادي الريفي وتنميته بما يتناسب مع واقع الزراعة العراقية، من أجل إيجاد مصادر أخرى للدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق عملية التنويع الاقتصادي ، لذلك يرى آخرون أنه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع لابد من توفر ما يأتي: (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،2004، 30)

1. تحديد أسعار المحاصيل والمنتوجات الزراعية لغرض إزالة تشوهات الأسعار في الأسواق الزراعية، فضلاً عن اعتماد سياسات سعرية وتسويقية مجدية ومحفزة على زيادة إنتاجية هذا القطاع.

2. توجيه الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري في الموازنات العامة للسنوات القادمة وخاصة فيما يتعلق بالبنى الأساسية لهذا القطاع ومجالات الخدمات الزراعية وبرامج الإنعاش الريفي وإن هذا لا يتحقق إلا من خلال تحريك الاقتصاد باستثمارات ضخمة تعمل على تلاشي الضغوط الانكماشية التي يكون معها القبول بمعدل تضخم مرافق للتنمية والأعمار في البنى التحتية لأنها تعمل على زيادة الدخول ومن ثم الطلب دون خلق العرض في الأمد القصير.
3. رسم سياسة لإدارة المياه ووضع منهاج شامل لحل مسألة المياه مع دول الجوار على أساس ما تحدده الاتفاقيات الدولية لتقاسم المياه هذا من جانب وتنمية المياه الجوفية الموجودة في البلد من جانب آخر.
4. تفعيل وتنشيط شبكة المبازل وذلك لتصريف مياه المبازل الراكدة منذ سنوات طويلة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الملوحة وخروج مساحات من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التملح.
5. مساهمة الدولة في تطوير إنتاجية العامل الزراعي من خلال دعم المزارعين والفلاحين بالأسمدة الكيمياوية والبذور المحسنة وتفعيل الإشراف الزراعي لغرض التقليل من التكاليف المرتفعة التي أصبحت الزراعة بسببها غير مجدية، فضلاً عن تطوير البحوث الزراعية التطبيقية ونشر طرق الإنتاج الناجحة التي تعد من متطلبات رفع قدرة العامل الزراعي لتحقيق إنتاجية أكبر.
6. إيقاف الاستيراد للفواكه والخضر واللحوم بكافة أنواعها أو التقليل من استيرادها دعماً للمنتوج الوطني، لأن استمرار الاستيراد غير المنضبط كان أحد الأسباب المهمة لعزوف المزارعين عن الإنتاج.
7. إعطاء قروض ميسرة طويلة الأمد للفلاحين عن طريق تفعيل دور المصرف الزراعي ومنحه التخصيصات المالية التي تمكنه من تحقيق ذلك بشرط توفير الضمانات التي تجبر الفلاح على توجيه تلك الأموال نحو تطوير الإنتاج في القطاع الزراعي، فضلاً عن دعم مشاريع الدواجن لإنتاج اللحوم أو بيض المائدة وكذلك مشاريع حقول تربية الأبقار لإنتاج الحليب أو حقول تربية العجول من خلال تقديم التسهيلات أو الخبرة المطلوبة للمستثمرين في جميع هذه المجالات.
8. العمل بقانون الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال السماح للمستثمر الوطني أو العربي أو الأجنبي وفق ضوابط خاصة لحقوق البلد من الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تحديد الأراضي المعدة للاستثمار.
9. المساهمة الجادة في الخطة الوطنية لإحياء الأهوار من خلال تطوير الإنتاج الزراعي ولاسيما الإنتاج الحيواني إذ سيسهم ذلك في إعادة التوازن للريف العراقي وإمكان عودة المزارعين إلى الأرياف وتوجههم نحو الإنتاج بدلاً من الاستهلاك وانعكاس أثر ذلك في التنمية الزراعية وتشغيل الأيدي العاملة، فضلاً عن تعزيز التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي وأثر ذلك في تنويع الإنتاج.
10. الاهتمام بالمراعي وتهيئة المياه بشتى الوسائل حتى لو اقتضى الأمر حفر الآبار، فضلاً عن دعم أصحاب الحيوانات للحد من ظاهرة التهريب إلى بعض دول الجوار.

11.قيام الدولة أو القطاع الخاص بإنشاء مشروع النظام المغلق لتربية الأسماك وزيادتها كماً ونوعاً لغرض سد الطلب المحلي من جهة وتصدير الفائض إلى دول أخرى من جهة ثانية لأن هكذا مشاريع تمتاز بانخفاض حجم المياه المستخدمة وكذلك انخفاض مساحة الأرض التي يقام عليها المشروع، فضلاً عن قلة الأيدي العاملة فيه إضافة لما تحققه تلك المشاريع من إيرادات مالية عالية إلى جانب مساهمتها في توفير الأمن الغذائي للبلد.

وعليه يمكن القول أن نجاح التنمية الزراعية في العراق يعتمد بصورة رئيسية على وضع إستراتيجية واضحة المعالم تعمل على تطوير الإنتاج الزراعي وتنويع منتجاته لغرض زيادة الصادرات غير النفطية، ومع هذا فقد حظي القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة باهتمام الجهات العليا في الدولة ولاسيما في إطار المبادرة الزراعية التي أطلقها رئيس مجلس الوزراء العراقي فقد بلغت مساهمة هذا القطاع (10.2%) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2010 متجاوزاً بذلك ما خطط له للعام المذكور بنسبة قدرها (33.5%)(عبد الوهاب ، مصدر سابق، 3)، الأمر الذي يعكس التوجه نحو تفعيل القطاع الزراعي في الحياة الاقتصادية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن ذلك ينسجم مع توجهات الفلسفة الاقتصادية الجديدة وهذا سيؤدي في حال استكمال متطلبات بناء هذا القطاع على وفق ما تم الإشارة إليه إلى أن يحتل القطاع الزراعي الدور الذي ينبغي أن يأخذه في تعديل هيكل الاقتصاد العراقي باعتباره ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد الوطني.

ب. تطوير القطاع الصناعي

على الرغم من الأهمية الكبيرة لتطوير وتوسيع القطاع الصناعي في العراق فإن ما يفوق ذلك أهمية هو خلق أنماط إنتاجية تسند النمو الاقتصادي المستمر عن طريق زيادة التصنيع، إذ يعد التصنيع حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنويع الاقتصادي بشكل خاص، وهذا يتطلب قدراً معقولاً من التنوع والمرونة أي تسهيل التحرك من قطاع اقتصادي إلى آخر ومن فرع صناعي إلى آخر، كاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لذا تشكل تنمية القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي عاملاً أساسياً في تحقيق النمو والاعتماد على الذات وتجنب الاعتماد المفرط على العالم الخارجي(الكواز واخرون،2004,266)لذلك فإن التصنيع يمثل ركيزة من ركائز التنويع الاقتصادي، إلا أن القطاع الصناعي في العراق عانى وما زال يعاني من توقف الكثير من منشآت هذا القطاع ويعود سبب ذلك إلى ما تعرض له الاقتصاد الوطني من تدمير لبناه التحتية منذ تسعينيات القرن الماضي وما شهدته تلك المدة من حصار ثم انتهى ذلك الحصار بحرب مدمرة عام 2003 عملت على تدمير معظم البنى التحتية ولكافة قطاعات الاقتصاد الأمر الذي أدى إلى توقف المنشآت الصناعية سواء كانت عائدة للقطاع العام أو للقطاع الخاص، فضلاً عن حالة الفوضى الاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام 2003 وما عملته تلك الفوضى من سلب ونهب وتدمير وحرق للكثير من المنشآت والمصانع التابعة لهذا القطاع، الأمر الذي أدى إلى تدهور القدرة الإنتاجية لهذا القطاع وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ولغرض زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من جهة وزيادة مصادر الدخل لغرض تنويع الهيكل الاقتصادي من جهة أخرى يجب إتباع ما يلي: (الكواز واخرون،مصدر سابق،284)

1. إعادة النظر في بعض التشريعات والقوانين والإجراءات الإدارية النافذة، لغرض معالجة المشكلات والصعوبات التي يعاني منها القطاع الصناعي من أجل زيادة الإنتاج ورفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
2. اعادة تأهيل الشركات الصناعية من خلال تحديث المكائن والمعدات وتوفير المواد الأولية سواء كانت المستوردة أو المحلية.
3. زيادة دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على دعمها من خلال توفير المواد الأولية لهذه الصناعات وتقديم الإعفاءات الضريبية لها وذلك لأهمية هذه الصناعات في زيادة القدرة الإنتاجية من جهة واستخدامها للمواد الأولية المتوفرة في البلد من جهة أخرى، فضلاً عن امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
4. استقدام الخبرات الوطنية الكفوءة وتشجيعها للعودة إلى العمل في الشركات وتفعيل دورها في الإنتاج الوطني، فضلاً عن إرسال الأطر الفنية المتقدمة في دورات تدريبية وتأهيلية مجدية ونافعة على أن لا تأخذ هذه الدورات شكل الدورات الترفيهية.
5. الاتجاه نحو أسلوب القطاع المختلط لإنشاء وإدارة المنشآت الصناعية التي تحقق العديد من الغايات ومنها زيادة اطمئنان المستثمرين الأفراد على استثمار أموالهم في الشركات التي تمتلك الدولة جزء منها، وذلك لأهمية هذا القطاع في زيادة إيرادات الدولة، إذ يمتاز أسلوب إدارة الشركات المختلطة بدرجة من الشفافية تفوق ما هو سائد في المشاريع الحكومية والخاصة، وذلك لأن هذه الشركات تخضع لرقابة دائرة الشبكات من جهة، ويقوم ديوان الرقابة المالية بمراقبة وتدقيق حساباتها من جهة أخرى، وتقوم الهيئات العامة لكل شركة سنوياً بمحاسبة إدارة الشركة على انجازاتها في اجتماعات علنية عامة، لذلك يمكن القول بأن أسلوب القطاع المختلط لإنشاء وإدارة المشاريع الصناعية يحقق غايات عديدة وليس من الحكمة التوقف عن إقامة المشاريع المختلطة.
6. توفير الحماية الوطنية للمنتوجات الصناعية وذلك بإيقاف الاستيراد أو في أضيق الحدود لسد الطلب الذي لم تستطيع الشركات الصناعية العراقية تلبيته ولحين تمكنها من إشباع الطلب.
7. إقرار مبدأ الخصخصة ووضع برنامج مدروس لتنفيذها خلال مدة محدودة في حدود خمس سنوات مثلاً على أن يتم خلال هذه المدة إعداد دراسات تفصيلية عن كل حالة لإيجاد السبيل الأمثل للخصخصة، وعلى هذا الأساس يجب تجنب القيام بعملية الخصخصة بعجالة لتجنب الإثراء غير المشروع والتنازل عن حقوق عامة لصالح فئات معينة تزيد في النهاية التوتر الاجتماعي الداخلي، وفي نفس الوقت يجب عدم إطالة الفترة الانتقالية بحيث لا تزيد عن خمس سنوات يتم خلالها تطبيق عملية الخصخصة، وهذا يتطلب تأييد الرأي العام ووضع الرؤيا وأجهزة إدارية كفوءة ومخلصة.

8. إعطاء فرصة للمستثمر الوطني أو العربي أو الأجنبي لإنشاء مشاريع صناعية جديدة وتشغيل المنشآت القائمة لغرض اكتساب ونقل التقنية وزيادة الكفاءة ونسب العاملين مع ضمان شفافية العقود التي تبرم في هذا المجال للمحافظة على مصلحة الاقتصاد الوطني.

ومما تقدم يمكن القول لغرض زيادة إسهام هذا القطاع يجب أن تكون هناك دراسات فعلية تحدد احتياجات المشاريع الصناعية الإنتاجية والعمل على توفير بدائل المعدات والآلات، لأنه من الصعب حالياً توفير المعدات والآلات الحديثة من الخارج نظراً لتردي الأوضاع في العراق بكل جوانبها ولاسيما المالية، لذلك يجب إجراء صيانة للمصانع والعمل على زيادة إنتاجها من أجل رفع القدرة الإنتاجية من جانب وزيادة الإيرادات من جانب آخر، ومع التدهور الذي أصاب القطاع الصناعي بعد عام 2003 إلا أن النتائج الأولية لإعداد الخطة التنموية (2010-2014) تشير إلى أن هذا القطاع قد حقق نسبة ارتفاع عما كان مخطط له بحوالي (7.1%) (عبد الوهاب ، مصدر سابق،3)، الأمر الذي يبين التوجه نحو تطوير منشآت هذا القطاع والاهتمام به كونه يمثل أحد القطاعات الواعدة التي يرتكز عليها في تعديل هيكل الاقتصاد العراقي، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على تحقيق عملية التنويع الاقتصادي في العراق.

ت. تطوير القطاع النفطي

يؤدي القطاع النفطي باعتباره قطاعاً تصديرياً دوراً مهماً في مختلف النشاطات الاقتصادية في العراق، ويعد عاملاً أساسياً ومؤثراً في الدخل القومي وتوزيعه ومساهمته في تحديد الاستثمارات وتمويلها ومن ثم في تحديد اتجاهات التنمية ، إذ بلغت إيرادات هذا القطاع حوالي (98%) من إجمالي الإيرادات العامة، الأمر الذي جعل تلك الإيرادات تمثل الأداة الأساسية في إعادة أعمار العراق، لذلك فإن تطوير القطاع النفطي أصبح ضرورياً بالنسبة للحكومة العراقية وذلك من أجل زيادة إيرادات هذا القطاع لغرض تحقيق معدلات نمو للاقتصاد الوطني(البصري،تقرير ماخوذ من الانترنت)، وقد قام بعض المختصين في المجال النفطي برسم سياسة اقتصادية لتطوير الإنتاج النفطي إلى حوالي (3.5) مليون برميل يومياً حتى عام 2010 ولغرض الوصول إلى المستوى المطلوب تم تقدير الكلف الاستثمارية لقطاع النفط كما في الجدول (5) .

الجدول (5)

الكلف الاستثمارية المخططة لقطاع النفط في إستراتيجية التنمية الوطنية للمدة (2007-2010) مليار دولار

اسم المشروع	السنوات			
	2007	2008	2009	2010
مشاريع استخراج النفط	4.70	4.80	5.20	5.30
مشاريع تطوير حقول الغاز	0.45	0.50	0.55	0.50
مشاريع معالجة وتعبئة الغاز	0.50	0.50	0.50	0.50
مشاريع تصفية النفط	1.25	1.35	1.40	1.50
مشاريع خطوط الأنابيب	0.70	0.70	0.80	0.80
مشاريع إدامة الإنتاج من الحقول المنتجة الحالية	0.50	0.50	0.50	0.50
مشاريع إدامة الإنتاج في القطاع التحويلي	0.20	0.25	0.25	0.30

مشاريع الاستكشافات النفطية	0.10	0.10	0.10	0.10
المجموع	8.40	8.70	9.30	9.60

المصدر: رحيم حسوني زيارة، تحليل دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1951-2008)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، 12 .

ويتبين من الجدول أعلاه أن مشاريع استخراج النفط حصلت على أعلى نسبة إذ تقدر حوالي (56%) من إجمالي المبلغ المخصص للاستثمار والبالغ (8.40) مليار دولار عام 2007 وذلك لأهميتها في زيادة الإيرادات النفطية اللازمة لتمويل إعادة الأعمار وخطط التنمية وميزانية الدولة، وانخفضت هذه النسبة بعد ذلك قليلاً لتصل إلى (55%) عام 2010، أما مشاريع تصفية النفط فقد احتلت المركز الثاني في الأهمية إذ بلغت حوالي (15%) عام 2007 من إجمالي المبلغ المخصص للاستثمار ثم ارتفعت هذه النسبة بعد ذلك لتصل إلى (15.6%) عام 2010 وذلك لأهميتها الكبيرة في سد الفجوة القائمة بين الطلب على المشتقات النفطية وإنتاج تلك المشتقات ، وعلى الرغم من الإجراءات المتخذة والأمنيات التي تراود الكثير من القائمين على هذا القطاع إلا انه لم يزل يعاني من القصور على صعيد الإنتاج والصيانة، ويمكن وصف حاله من خلال ما يأتي: (الربيعي، مصدر سابق ، 11)

1. استمرار تدني طاقات الإنتاج من الحقول المنتجة في غياب الإدارة والمعالجة الصحيحة للمشاكل المكمنية.
2. استمرار تدني طاقات التكرير للمصافي العراقية واستنزاف موارد العراق في استيراد البنزين وزيت الغاز، فوفقاً لتقارير وزارة النفط فإن استيراد المنتجات النفطية يكلف العراق حوالي (22) مليون دولار شهرياً، أو (2.4) مليار دولار سنوياً وهو ما يعادل (10%) من دخل النفط السنوي.
3. هدر كميات كبيرة من الغاز المصاحب بسبب تخريب شبكات الغاز والحاجة لإصلاحها وتطويرها.
4. بطء عمليات تطوير الإنتاج في الحقول المنتجة وتعطيل تطوير الحقول المكتشفة التي تحتوي على أكثر من (50%) من الاحتياطي العراقي.

ولغرض تلافي ذلك التدهور في القطاع النفطي يجب اعتماد إستراتيجية تكفي لتحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن للعوائد المالية فقط إلى قطاع منتج للثروات يكون قطباً أساسياً لقيام صناعات متنامية مع تطوير قطاع زراعي حديث وفق أساليب وتقنيات متطورة إضافة إلى تنشيط وتنمية قطاعي السياحة والخدمات مع الاستفادة من هذه العوائد في تنمية وتحسين القطاع النفطي ذاته، إضافة إلى الاستفادة من الكادر العراقي الوطني المغترب وإحياء مشروع شركة النفط الوطنية كعنصر أساسي في عملية تطوير القطاع النفطي(انطون، تقرير مأخوذ من الانترنت)، لذا فإن دور القطاع النفطي في تعزيز التنمية وتحقيق التنويع الاقتصادي يمكن أن يتم من خلال ما يأتي: (العنبكي،2009,209)

1. اعتماد إستراتيجية بعيدة المدى تأخذ بنظر الاعتبار واقع القطاع النفطي واحتياجات الاقتصاد العراقي، وأن تبنى هذه الإستراتيجية على أسس سليمة تقوم على مسوحات جيولوجية حديثة لتقييم الحقول النفطية بما فيها منشآت الإنتاج والخزن والنقل، فضلاً عن حفر الآبار الجديدة واستصلاح الآبار النفطية المتضررة مع وضع أجهزة العد والقياس في منافذ التصدير.

2. اعتماد الإدارة المركزية للثروة النفطية أينما كانت الحقول النفطية سواء كانت المكتشفة أو التي سيتم اكتشافها وفي جميع مراحل عملياتها التنقيبية والتسويقية والعقود.
3. العمل على اكتشاف احتياطات نفطية وغازية جديدة لتعويض النفط والغاز المنتج وذلك عن طريق تحويل حوالي (20%) من الاحتياطي النفطي المحتمل إلى احتياطي مثبت فضلاً عن ذلك تحويل (40%) من احتياطي الغاز المحتمل إلى احتياطي مثبت.
4. التأكيد على أهمية تشريع قانون نفطي واضح وشامل يأخذ بعين الاعتبار إمكانات العراق الهيدروكربونية الكبيرة وحالة الدمار والإهمال التي لحقت بتلك الصناعة.
5. إعادة تشكيل شركة النفط العراقية ورفدها بالكوادر العراقية صاحبة الخبرة سواء من وزارة النفط أو استقطاب العناصر الكفوءة وصاحبة الخبرة والتي هي خارج القطاع النفطي لغرض الحفاظ على ديمومة هذا المورد الطبيعي الناضب.
6. تحسين الوضع الأمني وتقليل مخاوف الشركات لغرض بث روح الطمأنينة لدى المستثمر الأجنبي وتشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع من أجل الحصول على الإمكانيات والتقنيات الحديثة والضرورية لتطوير هذا القطاع على أساس التعاقد مع الشركات ذات الكفاءة وذلك من خلال اعتماد صيغ تعاقدية أقل تكلفة وضرراً بالمصالح الوطنية، وأن تكون هذه الاستثمارات عوناً وسنداً للدولة وليس الإحلال محل الدولة.
7. وضع منهاج يحدد بوضوح موقف الحكومة من خصخصة القطاع النفطي، على أن يعمل هذا المنهاج على الفصل بين عملية خصخصة القطاع الاستخراجي، وخصخصة قطاع المنتجات النفطية التابع من حيث التصنيف الصناعي لقطاع الصناعة التحويلية، بحيث تشمل عملية الخصخصة جميع مجالات الصناعة النفطية عدا قطاع استكشاف النفط وإنتاجه.
8. تشكيل هيئة أو مجلس تشترك في عضويته جميع مكونات العملية السياسية ليس على أساس المحاصصة وما حصل عليه كل مكون من أصوات وعدم استثناء أي مكون وذلك لإدارة الثروة النفطية وبالتنسيق مع وزارات النفط والتخطيط والمالية والهدف من ذلك اعتماد إيرادات الثروة النفطية في إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية وبناء قاعدة اقتصادية معوضة للنفط في حالة نضوبه، وذلك الإجراء يعد خطوة مهمة باتجاه تنويع مصادر الدخل وتحقيق عملية التنويع الاقتصادي.

ث. تطوير القطاع السياحي

يكتسب قطاع السياحة أهمية لا تقل عن باقي قطاعات الاقتصاد، إذ يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى للعديد من الدول سواء كانت عربية كـ(لبنان وتونس) أو أجنبية كـ(فرنسا واسبانيا)(محمد،2005،ص274)، كما أنه يعد من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً وتظهر أهمية هذا القطاع أكثر في الاقتصادات أحادية الجانب إذ يعمل تطوير هذا القطاع على تنويع مصادر الدخل القومي، وتشير إحصاءات منظمة

السياحة العالمية إلى أن إيرادات القطاع السياحي على المستوى العالمي بلغت حوالي (476) بليون دولار عام 2000، لذلك فإن السياحة تعد قطاعاً تصديرياً له أهمية عالية في خدمات العالم التصديرية إذ تشكل حصتها الثلث من هذه الخدمات(البطاط والزويني،2005,320)، أما العراق فيعد من الدول التي تمتلك مقومات سياحية يمكن أن تؤهله للحصول على مركزاً سياحياً متقدماً يجعل العراق مع مجموعة الدول السياحية، فهو يمتلك مكامن سياحية متعددة وفي مقدمتها السياحة الدينية التي تمثل المرتكز الرئيسي للسياحة في العراق من حيث رواجها لدى المسلمين في العالم كونه يمثل مرقداً للأنبياء والأولياء الصالحين وتمثل مدينة كربلاء المقدسة والنجف الأشرف المقصد الأول للجذب السياحي الديني، حيث يزور ملايين المسلمين ومن دول عديدة العتبات المقدسة في العراق، لذلك فإن لهذا النوع من السياحة في العراق مستقبلاً واعداً خلال السنوات القادمة(جودة،2005,288)، إضافة إلى امتلاك العراق مناطق أثرية واسعة ابتداء من حضارة السومريين والآشوريين والبابليين والمتجسدة في حضارة وادي الرافدين، يضاف إلى ذلك السياحة الترفيهية التي يمتلك العراق فيها مناطق جميلة تمتد من أقصى جبال كردستان وغاباتها انتهاء بأهوار الجنوب، لذلك يمكن القول أن القطاع السياحي يعد من القطاعات الواعدة التي يعتمد عليها في تنويع الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق خلق مصادر دخل جديدة وتشجيع باقي قطاعات الاقتصاد وتحفيزها على النمو، وعلى الرغم من وجود مقومات هذا القطاع الطبيعية والبشرية إلا إنه لم يحظ بالاهتمام المطلوب، ولغرض إعطاء دور أكبر لهذا القطاع من أجل زيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل لابد من وضع إستراتيجية تعتمد على ما يلي: (رشيد، تقرير مأخوذ من الانترنت)

1. تطوير المرافق السياحية وإعطاؤها دوراً مهماً ضمن الخطط الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة وذلك لزيادة الاستثمارات الحكومية في هذا النشاط وبما يضمن إقامة المشاريع العمرانية والسياحية التي من شأنها أن تضيف إيرادات جديدة للدولة.
2. تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها من خلال التنسيق مع وزارتي البيئة والسياحة لغرض الحفاظ على الموروث الحضاري وذلك لما تشكله الطبيعة من أهمية باعتبارها أحد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها.
3. العمل على الاستفادة من قانون الاستثمار لغرض فسح المجال أمام الاستثمارات السياحية المتخصصة سواء كانت للمشاريع القائمة من فنادق أو منشآت سياحية، أم بناء مرافق سياحية جديدة، وعلى الحكومة أن تخلق بيئة قانونية استثمارية من دون تعقيد أو أساليب بالية متخلفة تعرقل إقدام المستثمرين إلى البلد.
4. الاهتمام بالسياحة الدينية وإعطاؤها الأولوية من بين الأنشطة السياحية وذلك بسبب توفر مقومات هذا النوع من السياحة كالعتبات المقدسة في النجف وكربلاء وبغداد وسامراء، الأمر الذي جعلها من أكثر المناطق توافداً للسياح.
5. لأجل اللحاق بالركب السياحي في العالم لابد من الاستفادة من الخبرات العالمية وإدخال تقنيات حديثة في إدارة منشآتنا السياحية ومرافقها من فنادق وغيرها، إضافة إلى بناء قواعد بيانات وإحصاءات بالطاقة التشغيلية الاستيعابية لمنشآتنا السياحية واستخدام منظومة الانترنت في هذه العملية وتوفير الخرائط التوضيحية خاصة

لمناطق الآثار القديمة التي نفتخر بكون بلدنا يمتلك إحدى أهم ركائز الحضارات العالمية، فضلاً عن التأكيد على أهمية التعليم الأكاديمي السياحي من خلال تنمية الموارد البشرية وتطويرها وتوفير البرامج التعليمية والتدريسية في مجال السياحة مضافاً إلى ذلك توفير المساعدات الفنية والتدريبية للمؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة.

6. تحسين واقع الخدمات السياحية وخاصة أنظمة النقل ووسائل الطرق والاتصال.
7. العمل على بناء الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية، وتوفير متطلبات هذا النشاط بكفاءة وجودة عالية لغرض تسويق هذه الصناعات إلى السياح الأجانب.
8. العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة واستخدام الإعلام السياحي كأحد العناصر الأساسية في ذلك، فضلاً عن العمل على تحسين الصورة عن سياحة العراق لدى الدول الأخرى من خلال حملة توعية وتثقيف شاملة توضح أهمية المواقع الأثرية مما يعكس حضارة العراق وعمقه التاريخي.
9. إنشاء هيئة مشتركة تتكون من الجهات الحكومية ذات العلاقة مع القطاع الخاص في المناطق ذات الجذب السياحي تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ المشاريع السياحية والترويج لها وتقليل العوائق التي تواجه القطاع السياحي وتفعيل دور هذا القطاع في التنمية.

ومما تقدم يمكن القول بأن العراق فيه مواقع سياحية وأثرية ودينية يمكن أن تكون هذه المناطق مجالاً للاستثمار إذا ما اتخذ القرار المناسب من قبل أصحاب القرار في الحكومة الوطنية بالتوجه نحو هذا القطاع من خلال تطبيق الإستراتيجية السياحية وتوفير متطلبات السياحة التي من أهمها المناخ الآمن وانتشار الفنادق فضلاً عن توفير الخدمات المتكاملة الأخرى وإنشاء برامج سياحية مختلفة من قبل الشركات المتخصصة، فإذا ما طبقت النقاط أعلاه يمكن أن يكون القطاع السياحي قطاعاً داعماً للاقتصاد العراقي من خلال زيادة مصادر الدخل، الأمر الذي يساعد على تحقيق عملية التنويع الاقتصادي.

هـ. تطوير قطاع النقل والمواصلات

إن أي محاولة جادة لتطوير الاقتصاد العراقي وتنويعه ينبغي أن تتضمن العمل على تطوير قطاع النقل والمواصلات كونه يشكل عصب الحياة الاقتصادية إذ لا يمكن لأي قطاع اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود منظومة متطورة وفاعلة للنقل والمواصلات فهو القطاع الذي يؤمن انسيابية حركة كل من المدخلات والمخرجات لأي عملية إنتاجية، فالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات لا يستطيع أي منهما أن يعمل دون أن يستند إلى بنية تحتية للنقل والمواصلات فاعلة وكفوءة، ولهذا لابد من القيام بجملة من الإجراءات اللازمة لزيادة إسهام هذا القطاع الحيوي في تفعيل حركة الاقتصاد القومي لتحقيق المعدلات المطلوبة من النمو وبما يؤدي إلى زيادة مصادر الدخل في إطار عملية تنويع الاقتصاد.ومن هذه الإجراءات ما يأتي:(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، خطة التنمية الوطنية (2010-2014) ،مصدر سابق)

1. تطوير واقع حال الشركات العامة لقطاع النقل ورفع كفاءتها في مجالي الإدارة والتشغيل.

2. تبني الدولة لإنشاء البنى التحتية لقطاع النقل وفسح المجال أمام القطاع الخاص من اجل القيام بدورة في عمليات التشغيل وتقديم الخدمات.
3. تنظيم عملية استيراد وسائط النقل باختلاف أنواعها،على أن تكون ذات مواصفات حديثة ومن مناشئ معروفة، وعدم السماح بدخول الموديلات القديمة.
4. تنظيم الشوارع والطرق الداخلية والخارجية، إضافة إلى زج الكوادر في دورات تدريبية وتأهيلية داخل وخارج البلد والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة والاستفادة منها من اجل تطبيقها في الاقتصاد العراقي.
5. اعتماد وسائل النقل الكبيرة التي تساهم في نقل اكبر الكميات من السلع والبضائع أو نقل المسافرين.
6. إدخال التقنيات الحديثة والمتطورة ذات المردود الاقتصادي في تأهيل وصيانة أعمال الطرق وتوفير سبل نجاحها.
7. تعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب وتلبية الطلب على نقل بضائع الترانزيت من خلال إنشاء بنى تحتية كفوءة وفعالة قادرة على تلبية هذا الطلب من خلال تعزيز الربط ألسككي مع دول الجوار بما يخدم المصالح الوطنية، إضافة إلى تجهيز شبكة السكك بقطارات حديثة وعربات المسافرين وعربات نقل البضائع ،الأمر الذي يساهم في زيادة مصادر الدخل القومي.
8. إعداد خطة شاملة لتطوير وتأهيل ملاكات الموانئ.
9. التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية العالمية المتخصصة لتقديم الاستشارات والمقترحات والحلول لرفع كفاءة وتطوير أداء الشركة العامة لموانئ العراق، بما فيه دورها كمنظم ومراقب لأداء القطاع الخاص، لتكون قادرة على منافسة الشركات الأخرى في الدول المجاورة.
10. إدخال الأنظمة الحديثة والالكترونية في مجال الإدارة والتشغيل لنشاط الموانئ، إضافة إلى إنشاء ميناء جديد اقرب للمنافذ البحرية الدولية ويكون قادراً على استقبال البواخر العملاقة لغرض تعزيز موقع العراق الجغرافي كونه يمثل حلقة ربط بين شرق آسيا وأوربا من خلال نقل البضائع بالترانزيت.
11. تعزيز دور الخطوط الجوية العراقية من خلال تطوير المطارات وتزويدها بطائرات حديثة،لغرض تلبية الطلب المتنامي على النقل بطائرات الخطوط الجوية ،والاستفادة من موقع العراق ليكون محطة عالمية لهبوط الطائرات.
12. دعم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات والإعلام وتعزيز قدراتها التنفيذية اللازمة لتطبيق القواعد والتعليمات، إضافة إلى نقل الخبرات المتقدمة عن طريق الدخول بشراكات إستراتيجية مع شركات عالمية في مجال تقديم خدمات الاتصالات.
13. وضع خطة عمل بضمنها بناء القدرات البشرية،لتحديث البنية الأساسية للنشاط البريدي في العراق، والاستفادة القصوى من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تحسين الخدمات البريدية والربط بينها الكترونياً.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن تطوير هذا القطاع الحيوي بكافة فروعه من المؤمل أن يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل المكونة للناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يساعد على تحقيق عملية التنويع الاقتصادي التي تهدف إلى تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل تقليص حجم الاعتماد على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

خامساً: إصلاح القطاع المصرفي

ينعكس إصلاح هذا القطاع في قدرة الاقتصاد على مواجهة المخاطر والصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمتمثلة بوزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي بعد احتلال العراق عام 2003 في دعم هذا القطاع إلا أنه ما زال يواجه تحديات كبيرة بسبب الظروف التي مر بها البلد، والمتمثلة بقلة الكادر المصرفي المؤهل والتخلف في وسائل العمل المصرفي فضلاً عن حرمانها من استخدام التقنية الحديثة كشبكة الاتصالات ونظم المعلومات والانترنت (عبد اللطيف،2006,10)، إضافة إلى التشوهات الكبيرة لهذا القطاع والناتجة من نقص التوجهات الإستراتيجية التي عملت على تراجع أدائه في تقديم الخدمات المصرفية من جهة وتحمل أعباء المديونية الخارجية من جهة ثانية، فضلاً عن ذلك التناقض الحاصل حالياً ما بين عمل السياستين المالية والنقدية والتي أدت إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية ومن ثم تفاقم الاختلالات الهيكلية، مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه فإن إصلاح القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص وتطوير أسواق المال تعتبر ضرورة ملحة كونها تهدف إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة مصادر الدخل ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق عملية التنويع الاقتصادي، ولغرض مواجهة التحديات التي تقف بوجه هذا القطاع لابد من إتباع الخطوات التالية: (البصري واخرون،2010,89-82)

1. وضع خطة إستراتيجية لتطوير التقنية المستخدمة في الجهاز المصرفي وفق الإمكانيات المتاحة وربط المصارف بشبكة اتصالات ومحطات طرفية مع البنك المركزي العراقي.
2. تفعيل إجراءات قانوني (54و56)والخاصة بمصارف العراق لعام 2004 والخاصة بالبنك المركزي والمصارف التجارية.
3. التقيد بالمعايير المصرفية العالمية ومنها معيار كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف.
4. تطور الوعي المصرفي من خلال القيام بحملة إعلامية للتعريف بمهام المصارف والخدمات التي تقدمها للجمهور وتساهم فيها كافة المصارف.
5. تأسيس هيئة خاصة بالإصلاح المصرفي تأخذ على عاتقها رسم سياسة الإصلاح المصرفي وتشخيص الآليات الضرورية والإشراف على المصارف، على أن تمنحها الدولة القدرة على تقديم القوانين والإجراءات المطلوبة وتزويدها برأس المال الضروري لأداء أعمالها، على أن تضم الهيئة عناصر لها معرفة بالمشكلات القائمة وعلى دراية بالحاجة الحالية والمستقبلية.
6. إحكام الرقابة على أداء المصارف من خلال المتابعة الميدانية والمكتبية لنشاطها من قبل السلطة النقدية وملاحظة التجاوزات الحاصلة على التعليمات المصرفية ومعالجتها أولاً بأول.

7. تأسيس مصرف جديد (نموذجي) يعمل بآليات المصارف الحديثة على أن يراقب عمله من قبل الهيئة المصرفية ويدار على أساس مؤسسة ربحية كما يفضل أن يكون تأسيسه كقطاع مختلط.
8. وضع خطة مستقبلية لتحقيق عمليات الدمج بين المصارف الخاصة لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة الحجم يمكنها احتلال حيز مهم من العمل المصرفي المحلي، إضافة إلى تطوير أداء العاملين في المصارف من خلال الدورات التي يقيمها مركز الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي العراقي اعتماداً على الخبرات المحلية أو استخدام محاضرين من الخارج لمواكبة التطورات المصرفية الحديثة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية يمكن القول إن إصلاح القطاع المصرفي العراقي يساهم في تعزيز القدرة المحلية على مواجهة التغيرات الطارئة للإيرادات وضبطها مع النفقات، الأمر الذي يساعد على تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق عملية التنويع الاقتصادي.

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات :

أ- ضعف وعدم تكامل البيئة التشريعية اللازمة لتشجيع الاستثمارات بشقيها المحلي والأجنبي .

ب- أن تنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة ولاسيما الإنتاجية منها يسهم بشكل كبير في زيادة مصادر الدخل وبالتالي تقليل الاعتماد على القطاع النفطي .

ت- تزايد الأهمية النسبية لقطاع السياحة الدينية بعد عام 2003 وذلك من خلال عدد السياح الوافدين الى العتبات المقدسة في العراق .

ث- على الرغم من تأكيد الخطط التنموية بعد عام 2006 على مسالة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي ، إلا إن ذلك لم يتجسد على ارض الواقع ألا على نطاق ضيق .

2. التوصيات :

أ- العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بالاتجاه الذي ينمي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية لكي تحتل المكانة التي تتناسب مع الموارد والإمكانيات المتاحة ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة ، إضافة إلى توظيف الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من اجل تنويع القاعدة الإنتاجية .

ب- توفير الفرص لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المتطلبات الأساسية لقدوم المستثمر كتوفير البيئة التشريعية والمتكاملة ، بالإضافة إلى إقامة المناطق الحرة لما لها من عنصر جذب قوي للمستثمر الأجنبي

وتسهم في الإسراع بدخول الاستثمار الأجنبي لغرض تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة لتنويع هيكل الاقتصاد العراقي وتقليل نسبة الاختلالات الهيكلية .

ت- تهيئة بيئة تشريعية أمنة ومتوازنة تأهل القطاع الخاص للعمل والإبداع وتجعل منه شريكاً أساسيا ومهماً للقطاع العام في عملية تعديل الهيكل الاقتصادي كونه حقق نجاحات كبيرة في العديد من البلدان النامية والمتقدمة من خلال زيادة النشاط الإنتاجي والاستثماري وتخفيض نسبة البطالة ومن ثم تحقيق مستويات مرتفعة في الدخل القومي.

ث- ينبغي الاهتمام بقطاع السياحة ولاسيما السياحة الدينية كونها تحتل المركز الأول من بين الأنشطة السياحية الأخرى ، لغرض زيادة الإيرادات التي يحصل عليها البلد ، وبالتالي تقليل نسبة الاعتماد على القطاع النفطي .

ج- الاستمرار في سياسة التنويع التي بدأ العراق الدعوة لها بعد عام 2006 بما يكفل التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد وتعديل الهيكل الاقتصادي ، إذ أن العراق يمتلك امكانيات كبيرة ومتنوعة يمكن اذا ما استغلت الاستغلال الأمثل ان يكون هذا البلد في مصاف البلدان ذات الاقتصادات المتنوعة .

المصادر:

1- أبو شقرا ، ربيع ، التنويع الاقتصادي طريق التنمية المستدامة ، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.arabianbusinesscom.

2- الاسكوا، التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة للنفط ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2001 .

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 .

4- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد ، 2008 .

5- انطون ، باسم جميل ، مخاطر الاعتماد على القطاع النفطي في عملية الإصلاح الاقتصادي ، مجلة التضامن،العدد (9)، 2009،ماخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.marafea.org

6- البصري ، د.كمال ، تطور الصناعة النفطية مسؤولية من ، مركز النور للدراسات ، العراق 2008 ، ماخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.alnoor.se.

7- البصري ، د. كمال و باسم عبد الهادي ، سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق (2003-2008) ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، بغداد ، 2010 .

8- البطاط ، د. كاظم احمد و محمد حسن القزويني ، تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء، مجلة أهل البيت ، العدد (4) ، جامعة كربلاء ، 2005 .

9- بلحاوي ، حاتم كريم ، الخصخصة كنموذج للإصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد (11) ، جامعة واسط ، 2011 .

10- الجبوري ، سوسن كريم، الخصخصة وسيلة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (3) ، جامعة القادسية ، 2009 .

11- جودة ، د. لطفي حميد ، أفاق السياحة الدينية في كربلاء وأثارها الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ، مجلة أهل البيت ، العدد (4) ، جامعة كربلاء ، 2005 .

12- حسين ، خالد ، دور الاستثمار العربي البيئي والاستثمارات الأجنبية في زيادة فرص العمل ، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل ، الدوحة ، 2008 .

13- الراوي ، د.احمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، الطبعة الأولى ، دار الدكتور للنشر ، بغداد ، 2009 .

14- الربيعي ، د.فلاح خلف ، اتجاهات التنويع الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية وأثرها على الاقتصاد العراقي ، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) . mpra.ub-muenchen.de .

15- الربيعي ، د.فلاح خلف ، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والأفاق المستقبلية ، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.siironlione.org.

16- الربيعي ، د.فلاح خلف ، التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص ، بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة درنة ، ليبيا ، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.4shared.com.

17- رشيد ، د. ثائر محمود ، استراتيجية السياحة في العراق ، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.arabageographers.net.

18- شعلان ، هشام ياسين ، آليات التحول من الاقتصاد المركزي إلى نظام اقتصاد السوق،الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2004 .

19- شلاش ، د. أمال ، عائدات النفط وتمويل التنمية ، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.althakafaaljadeda.com.

20- ألشمري ، سلام منعم ، و د. جليل كامل الجبوري ، التنمية الزراعية المستدامة في العراق في ظل المتغيرات الدولية (الواقع التحديات الفرص)، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد (3) ، مجلو واسط ، 2010.

21- طالب ، د.علاء فرحان ، تقويم جودة الخدمات السياحية الدينية من وجهة نظر الزائرين (دراسة ميدانية في محافظة كربلاء) ، مجلة أهل البيت ، العدد (4) ، جامعة كربلاء ، 2005 .

22- عبد الوهاب ، د.ميس صاحب ، ملخص الخطة التنموية (2010-2014) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، بغداد ، 2011 .

23- عبد اللطيف ، أسار فخري ، أصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم بحوث الائتمان ، بغداد ، 2006 .

24- عساف ،د. نزار ذياب و د. سامي حميد عباس ، الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي في العراق تحديات الواقع والرؤية المستقبلية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ،2011.

25- عليوي ، د. هادي حسن ، استراتيجية السياحة في العراق ، ماخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.iraqlghts.info.

26- العنبكي ، د.عبدالحسين ، اقطاب النمو في العراق ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي حول بدائل التنمية في ظل انخفاض عائدات النفط ، 2009 .

27- عواد ، عضيد شياع ، الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال ، ماخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)www.iraqipa.net.

28- ألغالبي ، عباس ، تقرير عن السياحة ، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.almadapaper.net.

29- الكواز ، د. احمد و اخرون ، الديون الخارجية (القروض والتعويضات حالة العراق) في تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 .

30- محمد ، د.حاكم محسن ، دور الاستثمار السياحي العربي والأجنبي في دعم الاقتصاد العراقي (دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء) ، مجلة أهل البيت ، العدد (4) ، جامعة كربلاء ، 2005 .

31- مهدي ، صائب حسن ، الاستثمار الاجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (3) ، جامعة القادسية ، 2009.

32- وزارة السياحة اليمنية ، القطاع السياحي ، مأخوذ من شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.ywmen-nic.info.

33- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، دائرة الحسابات القومية ، الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة للقطاع الخاص بالأسعار الجارية ، للسنوات (2003-2007) بغداد ، 2008 .

34- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) ، بغداد ، 2009 .

35- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ،التقرير الاقتصادي العراقي 2010 ، بغداد ، 2011 .